

اثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق سوق
العراق للاوراق المالية دراسة تحليلية

حسين احمد الصافي*

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

المستخلص:

تعد الاسواق المالية ركيزة رئيسة في تطوير الحياة الاقتصادية، اذ تعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني، لما لها من أهمية في تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها في مجالات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من رفاهية المواطنين. وتتبع اهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاسواق المالية العالمية، ما دعا إلى ضرورة مواكبة هذه التطورات عن طريق القيام بدراسات علمية دقيقة عن واقع الاسواق المالية في الدول النامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص وتحديد بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في اداء وتطور الاسواق المالية. ونظراً لما تعانيه الاسواق المالية في الدول النامية من تاخر كبير مقارنة بالدول المتقدمة فلا بد من ايجاد طرائق وادوات تساعد هذه الاسواق للنهوض ومواكبة التطورات الحاصلة في الاسواق المالية العالمية. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتوضيح وكشف الاثار التي تتركها التغيرات في الائتمان المصرفي بعده متغير مستقل في بعض مؤشرات تداول السوق المالي المتمثلة بـ(القيمة السوقية ، وحجم التداول، والمؤشر العام) بعدها متغيرات تابعة، لهذا استندت الدراسة إلى فرضية مفادها عدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالات معنوية للائتمان المصرفي في السوق المالي عبر مؤشرات تداولها.

Abstract

Financial markets can be considered as basic pillars for the development of economic welfare. They activate the national economy because they are important in mobilizing national savings and guiding them in investment fields which support the leading of national economy increas the welfare of economic. The importance of the study comes from the rapid and successive developments that the financial markets achieved, which called for the need to keep cope with these developments by conducting accurate scientific studies on the reality of financial markets in developing countries in general and Arab countries in particular and identifying some economic variables that affect the performance and development of financial markets. As the financial markets in developing countries suffer from a great delay compared to the developed countries, it is

بحث مستل من رسالة ماجستير *

necessary to find ways and means to help these markets to cope with developments in the international financial markets. From this point of view, this study is aimed at clarifying and revealing the effects of changes in bank credit as an independent variable on some of the trading indicators of the financial market (market value, trading volume and general index) as dependent variables. The study is based on the hypothesis that there is no relationship of effect and correlation with significance for bank credit in the financial market through its trading indicators.

المقدمة:

تؤدي سوق الأوراق المالية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وكذلك تعد أهم القنوات التي تمول المؤسسات في مختلف القطاعات، كما أن الأسواق المالية تعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني، لما لها من أهمية في تعبئة المدخارات الوطنية من المدخرين وتقديمها للمستثمرين لتمويل استثماراتهم، حيث تعد أحد أهم قنوات التمويل الاستثماري ويشار إلى أنها المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي، إضافة إلى ذلك تعمل الأسواق المالية على إيجاد قاعدة بيانات يلجأ إليها الباحث عن المشاريع ذات العائد المرتفع. وارتبط تطور الأسواق المالية تاريخياً بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم ولاسيما الدول الرأسمالية. ونتيجة للارتباط بين الأسواق المالية والاقتصاد، يعد استقرار الأسواق المالية مقياساً لمدى نجاح السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وعدت مؤشرات هذه الأسواق من المؤشرات الاقتصادية المفيدة لأتجاهات النشاط الاقتصادي ولتقويم أداء الأسواق المالية للكشف عن التطورات التي حققتها مقارنة بغيرها من الأسواق. وتتأثر الأسواق المالية بكثير من المتغيرات الاقتصادية، لذلك سوف نسلط الضوء على أحد هذه المتغيرات ألا وهو الائتمان المصرفي وسوف نستخدم الطرائق التحليلية للبيانات المالية المتعلقة بهذه المتغيرات لمدة زمنية لمعرفة درجة تأثير هذه المتغير في أداء الأسواق المالية.

مشكلة الدراسة :

نظراً لما تعانيه الأسواق المالية في الدول النامية من تاخر كبير مقارنة بالدول المتقدمة فلا بد من إيجاد طرائق وادوات تساعد هذه الأسواق للنهوض ومواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية، إذ تعاني الأسواق المالية في مثل هذه الدول من ضعف واضح في ادائها من جانب وفي ارتباطها بالأسواق المالية الأخرى من جانب آخر، وكذلك مدى تأثيرها وتأثيرها في متغيرات الاقتصاد المختلفة ما يعكس حجم التأثير المرغوب فيه على عمليات النهوض والإصلاح في مختلف الأوضاع المالية والاقتصادية

اهمية الدراسة :

تتبع اهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاسواق المالية العالمية، ما دعى إلى ضرورة مواكبة هذه التطورات عن طريق القيام بدراسات علمية دقيقة عن واقع الاسواق المالية في الدول النامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص وتحديد بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في اداء وتطور الاسواق المالية. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتوضيح وكشف الاثار التي تتركها التغيرات في الائتمان المصرفي في مؤشرات تداول السوق المالي.

فرضية الدراسة :

تتلخص فرضية الدراسة العامة بعدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي بوصفه متغير مستقل و مؤشرات تداول السوق المالي بوصفها متغيرات معتمدة. ومن هذ المنطلق تم وضع الفرضية الرئيسة الاتية:

عدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في مؤشرات تداول السوق المالي. وتتفرع هذه الفرضية الرئيسة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- 1- عدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في مؤشر القيمة السوقية.
- 2- عدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في مؤشر حجم التداول.
- 3- عدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في المؤشر العام للسوق.

هدف الدراسة:

تتجلى اهداف الدراسة في الاتي:

- 1- بيان اهمية الاسواق المالية بعدها مؤشر من المؤشرات الرئيسة لقياس مدى تطور النشاط الاقتصادي.
- 2- دراسة واقع الاسواق المالية في العراق عن طريق دراسة مؤشرات الاساسية، وتحركات هذه المؤشرات خلال مدة الدراسة.
- 3- معرفة واقع الجهاز المصرفي في العراق ومدى قابلية المصارف على توفير الائتمان والعوائق التي تحد منه.
- 4- بيان علاقة الاثر والارتباط بين الائتمان المصرفي في مؤشرات تداول السوق المالي في العراق.

الحدود المكانية والزمانية :

تضمنت الحدود المكانية للدراسة بلد العراق. اما الحدود الزمانية فتم الاعتماد على البيانات الشهرية للمدة (2012 - 2016).

المبحث الاول: الائتمان المصرفي

اولا: مفهوم واهمية الائتمان المصرفي

1- مفهوم الائتمان المصرفي

النظام المصرفي والمؤسسات المالية لها دورا هاما في الاقتصاد، حيث تعمل المصارف كوسيط يمد الاسواق براس المال ويتم توفير رؤوس الاموال الجديدة عن طريق تحويل الودائع إلى قروض، ما يخلق فرص واستثمارات جديدة (Yanelle,2012:294) وذلك عن طريق ربط الجهات التي لديها فائض في الاموال والجهات الفاعلة التي تحتاج الاموال، وللمصارف دور كبير في خفض تكاليف المعاملات، ومن ثم تحفيز كفاءة السوق (Williamson,1986:159-160). ومن هنا يمكن بيان مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي حسب وجهة نظر عدد من الكتاب والباحثين، فمنهم من عرفه بأنه عملية امداد المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالمال على ان يتعهد المقترض بسداد تلك الاموال والفوائد بشكل مبلغ مقطوع او على دفعات خلال مدة من الزمن (Gabgub,2009:15)، في حين عرفه (Joseph&David,2010:46) بأنه إمداد للمال من المصرف إلى المقترض أو قدرة الاقتراض التي يقدمها النظام المصرفي في شكل قروض للفرد والحكومة والشركة أو منظمات الاعمال، وعرف أيضاً بأنه مصطلح يستخدم للدلالة على المعاملات التي تنطوي على نقل الاموال او الممتلكات الاخرى بشرط مضمونه وعداً بسداد اصل المبلغ مع مستحقاته في تاريخ مستقبلي محدد (Ahiabile,2012:19).

2- اهمية الائتمان المصرفي

للمصارف دور كبير في التنمية الاقتصادية عن طريق الخدمات الكبيرة والعديدة التي تقدمها، ودورها في الوساطة يمكن أن يكون حافزا للنمو الاقتصادي. فالأداء الكفوء والفعال للصناعة المصرفية هو مؤشر على الاستقرار المالي في أي دولة (Kolapo et al., 2012:32)، إذ إن قنوات الائتمان التي توفرها المصارف هي اقل تكلفة كمصدر للسيولة في الاقتصاد (Kashyap et al., 2002:33). وقد تصبح السيولة التي توفرها المصارف أكثر توافراً على وجه التحديد عند ارتفاع الطلب بسبب التخوف الذي يصيب المستثمرين من الوساطة الالكترونية "إعادة الوساطة" التي تحدث أثناء الأزمات في أسواق رأس المال (Gatev & Strahan, 2006:867).

والائتمان المصرفي يسهم بالقيام باستثمارات جديدة بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية بما تعنيه من تأسيس المزيد من المشروعات التي تساهم في زيادة الإنتاج وما يرتبط بذلك من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع (Ademu,2006 :8). وهناك اتفاق واسع النطاق على ان المصارف تؤدي دورا رئيسا في تطبيق اجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، اذ يتم تحديد اجراءات الائتمان المصرفي عن طريق السياسة النقدية للمصرف المركزي (Morris & Sellon, 1995:59).

ثانياً: أشكال الائتمان المصرفي

يعد نشاط الائتمان واحداً من أبرز أنشطة المصرف وأكثرها جاذبية وذلك جراء الأرباح المتولدة عنه، في حين تعد القروض من أبرز صور الائتمان، ويتسم الائتمان المصرفي بمرونة عالية وبتنوع كبير إذ يأخذ أشكال متعددة ومنتوعة وكلاسيكية:

1- الائتمان النقدي (المباشر)

تمثل هذه التسهيلات التوظيف الأكثر أهمية من لدن إدارة الائتمان في المصارف والأكثر ربحية أيضاً، إذ تقوم إدارة الائتمان وفقاً لهذا النوع من التسهيلات بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها والانتفاع منها بشكل مباشر وهي تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها:

1-1- القروض والسلف

يعرف القرض بأنه اتفاقية بين طرفين إذ يكون المقرض الطرف الأول، في حين يكون المقترض الطرف الثاني، ويوافق المقترض على دفع التزامات للمصرف مكونة من مبلغ القرض والفائدة في الوقت المحدد، لقاء الاستفادة من مبلغ القرض الممنوح له وفي الغرض المحدد له. ودائماً ما تكون شروط القرض بين المقرضين والمقترضين قابلة لتفاوض (Besley&Brigham,2006:24). وتعد القروض أكبر وأهم موجودات المصارف وأكثرها ربحاً لما لها من أهمية كبيرة في ديمومة المصرف وتمكينه من تحقيق الأهداف التي وضعها للأمد البعيد، إلا أنها وفي الوقت نفسه تعد من الموجودات المتداولة الأقل سيولة لأنه من غير الممكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها (Mishkin, 2010: 229).

1-2- السحب على المكشوف

يعد هذا النوع من التسهيلات ائتمانياً مباشراً بدأت المصارف بمنحها كتسهيلات لزيائنها من أصحاب الحساب الجاري، إذ يكون بشكل اتفاقية بين المصرف والمقترض التي تحدد أقصى حد للائتمان الممنوح من لدن المصرف، إذ يقدمها المصرف لزيائنه وفي حدود سقف زمني معين يستطيع الزبون المقترض السحب منه، وبما أنه اتفاق غير رسمي، يقوم المصرف بإلغائه عندما تتدهور الجدارة الائتمانية للمقترض، وعادةً ما يكون هذا الحساب قصير الأجل في حدود سقف زمني قصير (Brealey,et al.,2001:185) (Ferrell,et al.,2008:471). وتحقق المصارف فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي انكشف فيها الحساب فضلاً عن إبقاء الزبون على صلة مستمرة مع المصرف ما يسهل متابعة أوضاعه المالية والتجارية وتقييمها سلباً أو إيجاباً (James & Smith, 2006: 2).

3-1- خصم الاوراق التجارية :

الاوراق التجارية هي اوراق مالية مصرفية قابلة للتداول تمثل حقاً تقديماً وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع او بعد اجل قصير (الشمري، 2012: 66). و تعد عملية خصم الاوراق التجارية من المصرف نوعاً من أنواع الائتمان المصرفي، وتكون آجال هذه الاوراق غالباً دون السنة التي توفر أموالاً للمقترض يمكن له استخدامها، وتتيح المصارف استخدام الاوراق التجارية الحصول على مدى واسع من مصادر الائتمان المختلفة (Besley & Brigham, 2006, 586).

2- الائتمان التعهدي (غير المباشر):

يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي المباشر إذ إن ادارة الائتمان في المصرف لا تعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما انها لا تمثل دين مباشر على الزبون اتجاه المصرف الا في الحالة التي لا يلتزم فيها طالب الائتمان بتعهداته، واكثر أنواع الائتمان غير المباشر هي (خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية).

2-1- خطابات الضمان:

تسمى ايضاً (الكفالة المصرفية) هي عقد كتابي (خطي) يتعهد بمقتضاه المصرف بضمان الكفالة بمبلغ معين ولمدة معينة وذلك لإنجاز نشاط محدد وفي حالة عدم انجاز هذا النشاط او عدم الوفاء بالالتزامات المحددة في العقد يقوم المصرف بدفع الكفالة المصرفية إلى شخص ثالث هو المستفيد بمجرد طلب المستفيد (رمضان وجودة، 2008 : 122). ويمكن تعريفه على انه ضمان من أحد البنوك بناءً على طلب الزبون لدفع مبلغ معين من المال إلى طرف اخر في غضون مدة زمنية معينة مقابل تقديم المستندات المحددة (Edwards, 2004: 501).

2-2- الاعتمادات المستندية :

ان للمصارف ضرورة في تسيير التجارة العالمية عن طريق توفير المدفوعات وأدوات الادخار، اذ تصدر وتقبل الحوالات في دفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية وتكون واجبة ومستحقة الدفع عند التقديم، وتدفع فقط في تاريخ مستقبلي محدد، عادة مدة طويلة بما يكفي لشحن السلع إلى بلد آخر (Rose & Hudgins, 2013: 675).

وهو تعهد يصدره المصرف بناءً على طلب المشتري (المستورد) بدفع مبلغ محدد من المال عن طريق مصرف ثانٍ إلى الشخص المستفيد (البائع أو المصدر) وضمن مدة محددة مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي (Gregoriou & Hoppe, 2009: 105).

3- اشكال ائتمانية حديثة:

هناك اشكال ائتمانية حديثة برزت على الساحة المصرفية بسبب الحاجة الماسة لبعض الصيغ التمويلية، ومن بين الاشكال الحديثة في الائتمان هي:

3-1- البيع التاجيري:

بعد أحد أنواع البيع بالتقسيط إذ يتم دفع قيمة السلع خلال مدة محددة ووفقاً لترتيبات خاصة إذ يقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري أو المستأجر بسداد قيمة السلع على شكل أقساط شهرية، وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات إلا أن بعض المصارف مازالت تمنحه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة (Edwards, 2004 : 375).

3-2- التاجير التمويلي:

هو طريقة للتمويل في شكل عقد إيجار، وقد تم استخدامها كبديل فعال لشراء المعدات إذ يقوم المقرض بشراء المعدات أو المركبات ومن ثم يقوم بتأجيرها لزيائنه (Rose&Hudgins,2013:522). ويتم احتساب هذا الإيجار لتغطية نفقات رأس مال المؤجر وكذلك لمنحه هامشاً من الربح. وخلال مدة التأجير يتمتع المستأجر بحيازة الموجودات والأرباح الناتجة عن استخدامها، ويقوم أيضاً بالحفاظ عليها في حالة جيدة، وهو مسؤول عن أي خسارة أو ضرر يلحق بها. في نهاية مدة الإيجار، المستأجر إما ان يستمر في توظيف نفس الموجودات لمدة ثانية ويدفع الإيجار، أو أن يتم شراء الموجودات بالسعر المتفق عليه، أو اعادتها إلى المؤجر (Liu ,2010:4-5).

3-3- بطاقات الائتمان:

ظهرت بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة لأول مرة عام 1920 (Sayer,1988:1). وهي بطاقات دفع بلاستيكية وتصنف بأنها (بطاقات الدفع اللاحق) التي تتيح لحاملي هذه البطاقة تسديد عمليات الشراء وسحب مبالغ نقدية تصل إلى الائتمان المسموح به (Worthington,1995:35). بطاقة الائتمان يمكن استخدامها في عمليات الدفع بدل النقد، وبما أنها بطاقة بلاستيكية فإنها توفر الراحة للعملاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها توفر المزيد من الحماية عن طريق رقم الضمان الذي يستخدم في تتبع عمليات الدفع، على عكس العملات النقدية التي يصعب تتبعها. والأهم من ذلك، تسمح بطاقات الائتمان أيضاً بان تجري المعاملات عبر الإنترنت أو عبر الهاتف. ويمكن أيضاً ان تستخدم للسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي. لذلك فان خاصية دفع تكلفة المعاملات وسحب النقدية التي تتمتع بها بطاقات الائتمان فان الزيائن لا يحتاجون إلى النقد الفوري لانجاز المعاملات المالية، وبالتالي فإن القوة الشرائية للأفراد أصبحت أكبر بوجود بطاقات الائتمان (Hussin,2011:14).

المبحث الثاني: الاسواق المالية

اولا: مفهوم الاسواق المالية واهميتها

1- مفهوم الاسواق المالية

ان الأسواق المالية تقوم بتحويل الأموال من أولئك الذين لديهم فائض إلى أولئك الذين يحتاجون إلى الأموال. إذإنها تمكن الافراد والاسر من الحصول على القروض والأعمال التجارية لتمويل نموها والحكومات لتمويل العديد من نفقاتها (Madura,2010:3)، فيمكن تعريف الاسواق المالية على انها الآلية التي تجمع بين الناس والمنظمات التي تحتاج إلى المال مع الوحدات التي لديها فائض بالاموال (Brigham& Ehrhard,2014:27)، او انها عبارة عن الآلية التي تدار من لدن أعضاء السوق ومؤسسات الوساطة المتخصصة بهدف الجمع بين البائعين والمشتريين لتبادل ورقة مالية معينة او موجود مالي معين (Elton&Gruber,2014:30-31)، وعرفت على أنها الآلية التي عن طريقها يتم تحويل الأموال من الأشخاص الذين لديهم فائض في الأموال إلى الأشخاص الذين يعانون من عجز في الأموال (Mishkin& Eakins,2012:2).

2- اهمية الاسواق المالية

تمكنت الاسواق المالية من الاستحواذ على اهمية كبيرة جدا في الحقل المالي، وبانتت تؤدي دورا محوريا في اقتصاديات البلدان. وهي صلة الوصل في تسهيل تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين عن طريق توفير آلية مؤسسية لتعبئة المدخرات المحلية توجيهها بكفاءة نحو الاستثمارات المنتجة (Madura,2010:3-5)، ووجود الأسواق المالية يعمل على تسهيل التداول في أدوات الدين قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات على المدى القصير للمستخدمين الكبار للأموال مثل الحكومات والبنوك والمؤسسات. فاذونات الخزنة، والأوراق المالية المماثلة هي أمثلة على الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد (Jalloh, 2009:1)، فهناك مجموعة واسعة من المؤسسات المالية، البنوك التجارية، والبنك المركزي وغيرها تعمل في سوق النقد، للاستفادة من مختلف الأدوات المالية لزيادة استثمار الأموال قصيرة الأجل التي، إذا لزم الأمر، يمكن تسهيلها بسرعة لتلبية الاحتياجات على المدى القصير، وخلافا لسوق النقد، سوق رأس المال يحشد الديون طويلة الأجل والتمويل طويل الأجل. وتساعد أيضا على تعزيز البنية المالية للشركات وتحسين الملاءة المالية العامة للنظام المالي (Jalloh, 2009:1)، وفي الواقع، غالبا ما يعتبر سوق الأسهم المؤشر الرئيس للقوة الاقتصادية وتطور البلد. فارتفاع أسعار الأسهم، على سبيل المثال، مرتبط مع زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية، والعكس صحيح. تؤثر أسعار الأسهم أيضا على ثروة الأفراد واستهلاكهم. لذلك، تميل البنوك المركزية إلى الإبقاء يقظة لمراقبة سلوك سوق الأوراق المالية، وبصفة عامة، حسن سير وظائف النظام المالي (Aduda, et al., 2012:215).

ثانيا: تصنيف الأسواق المالية وأهم مؤشراتهما

1- تصنيف الاسواق المالية

1-1- اسواق النقد:

يعد هذا السوق الاهم في جانب تقسيمات السوق المالي، وذلك لانه يسهل تدفق الأموال القصيرة الأجل التي تستحق خلال مدة سنة واحدة أو أقل (Madura,2010:4)، ما يتيح الفرصة للتمويل او معالجة الحالات الاقتصادية بمدة مناسبة، لذلك فلهذا السوق اهمية كبيرة للحكومات ولمنفذي السياسات النقدية بالبلد. وتعد الورقة المالية هنا بمنزلة صك مديونية تعطي لحاملها الحق في استرداد مبلغ من المال سبق أن اقترضه لطرف آخر ويمكن التخلص منها في أي وقت من دون خسائر نظرا لضمان عملية السداد، التي قد يكون الغرض منها تغطية حالات العجز المؤقت لدى الوحدات الاقتصادية أو يمكن عن طريقها توجيه بعض الفوائض المؤقتة لدى بعض الوحدات واستثمارها بشكل مؤقت أو قصير الأجل وتحقيق العائدات المناسبة والتخلص من مخاطر الاحتفاظ بها (Rose & Marquis,2008:12).

1-2- اسواق راس المال:

وهي تلك الاسواق التي تسهل تدفق الأموال على المدى الطويل (Madura,2010:4)، يعد سوق رأس المال من أهم أنواع الأسواق المالية والمصممة أساسا لأغراض التمويل طويل الأجل والذي تحتاجه الوحدات الاقتصادية المختلفة، إذ يمكن فهم الدور الكبير لهذه الأسواق عن طريق قدرتها الكبيرة على تعبئة الموارد العاطلة والمكتنزة وتحويلها إلى استثمارات منتجة تساعد في رفع معدلات الإنتاج والدخل القومي (Rose & Marquis,2008:12). وتقسّم اسواق راس المال إلى :

1-2-1- الأسواق الأولية :

وهي الاسواق التي تسهل إصدار أوراق مالية جديدة، ومعاملات السوق الأولية توفر الأموال إلى المصدر الأولي للأوراق المالية (Madura,2010:4).

1-2-2- الأسواق الثانوية:

هي السوق التي تتداول فيه الأوراق المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي، إذ يتم بيع وشراء الأوراق المالية فيها ولأغراض متباينة (Howells & Bain,2007:146). ويرتبط نجاح السوق الأولي بنجاح السوق الثانوي الذي يسهل تداول الأوراق المالية، أي أنها تجعل هذه الأدوات أكثر سيولة، وارتفاع سيولة هذه الأوراق تجعلها مرغوبة أكثر، ومن ثم يزداد حجم تداولها ويساعد المنشأة على تصريف إصدارتها الجديدة في السوق الأولي. كما يتحدد سعر الإصدارات الجديد بناءً على وضع أدوات المنشأة في السوق الثانوي (Madura,2010:4). وهناك نوعان من الأسواق الثانوية هي السوق المنظمة (organized markets)، والسوق غير المنظمة او الموازية (OTC) over the counter markets (Grinblatt & Titman, 2002: 73).

1-3- اسواق المشتقات المالية :

في العقود الأخيرة حدث تطور كبير في الأسواق المالية عن طريق نمو اسواق المشتقات المالية، والمشتقات سميت بهذا الأسم لأنها تشتق قيمتها بالاعتماد على قيم الموجودات الأخرى مثل اسعار السلع واسعار السندات والاسهم او مؤشرات الاسواق المالية لهذا السبب تسمى بالموجودات المشتقة Derivative Assets، والمشتقات متنوعة الا ان اهم انواعها هي عقود المستقبليات futures contracts والعقود الآجلة forward contracts، والخيارات options، والمبادلات Swaps (Bodie,et al.,2014: 51). ويمكن استخدامها المشتقات للتحوط أو المضاربة أو المراجعة، وأنها تؤدي دورا رئيسا في نقل مجموعة واسعة من المخاطر في الاقتصاد من كيان إلى آخر (Hull,2014:1).

2- مؤشرات اداء سوق الاوراق المالية :

لقياس اداء الاسواق المالية هناك عدد من المؤشرات التي تعكس درجة تطور السوق وتقدمه اهمها:

1-2- **حجم السوق**: يتمثل بمؤشرين هما مؤشر القيمة السوقية ومؤشر عدد الشركات. إذ يمثل مؤشر القيمة السوقية او رسملة السوق (Market Capitalization) مجموع قيم الأسهم المدرجة في السوق مضروبا بمتوسط اسعارها في نهاية المدة (Pajuste,2002:4-5). اما مؤشر عدد الشركات فيمثل عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية اذ تعكس زيادتها تطور السوق المالي (طالب، واخرون، 2016: 198).

2-2- **سيولة السوق**: يعد معدل الدوران من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة سوق رأس المال، ويستخدم معدل الدوران العالي في أغلب الأحيان بوصفه مؤشرا على أن كلف إتمام المعاملات المالية منخفضة. ومن المهم أن أسواق الأسهم الكبيرة الحجم لا تعد بالضرورة أسواقا ذات سيولة مالية كبيرة، فالأسواق الكبيرة ولكن غير الكفوءة سوف يكون لها قيمة سوقية كبيرة ومعدل دوران صغير (Levine&Zervos,1996,540-541) و يتم قياس سيولة السوق عن طريق مؤشرين أساسيين وهما: مؤشر حجم التداول ومعدل دوران السهم وسنوضح كلا منهما:

- مؤشر حجم التداول : يمثل هذا المؤشر قيمة الأسهم والسندات المتداولة باسعارها المختلفة في مدة زمنية معينة ويتم قياسه ايضا عن طريق قسمة مجموع الأسهم المتداولة على الناتج المحلي الاجمالي إذ يعكس هذا المؤشر السيولة في الاقتصاد بصفة عامة ويتم استخدامه للحصول على معلومات سليمة ودقيقة عن السوق المالي (طالب، واخرون، 2016: 198-199).

- معدل دوران السهم : يمثل النسبة المئوية لتداول الأسهم لشركة معينة او مجموعة من الشركات في داخل القطاع نفسه في مدة زمنية معينة ولاستخراج هذا المؤشر تستخدم الصيغة الآتية : (Pajuste,2002:6-7)

$$\text{معدل دوران السهم} = (\text{اجمالي الأسهم المتداولة} / \text{القيمة السوقية}) \times 100$$

3-2- المؤشر العام لأسعار الأسهم: يحتل هذا المؤشر أهمية كبيرة لكافة المتعاملين في السوق المالي لأهميته في تحديد القرارات الاستثمارية للمستثمرين في السوق، يتكون هذا المؤشر من اسعار

مجموعة من الأسهم تستخدم مقياساً للحركة العامة للسوق مع وجود عدد من الأسهم في كل سوق مالية (طالب، وآخرون، 2016: 199).

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي في مؤشرات تداول السوق المالي

أولاً: توصيف الانموذج القياسي

أشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات وقد تم توصيفها كما يأتي:

1- المتغيرات المستقلة:

تضمنت الدراسة متغير مستقل هو الائتمان المصرفي (X).

2- المتغيرات التابعة (المعتمدة):

و تمثلت بمتغيرات السوق المالي، وهي القيمة السوقية (y1) و حجم التداول (y2) و المؤشر العام (y3).

ثانياً: صياغة الانموذج القياسي

خضعت متغيرات الدراسة للقياس والتحليل وقد تم توظيف الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بنسخته الواحدة والعشرين (Version 21)، وعن طريقه تم استخراج مؤشرات النزعة المركزية كمرتكزات للاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) التي تمثلت بالمتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لجميع المتغيرات، ولغرض بيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة قيس معامل الارتباط لبيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لمعرفة قوة واتجاه الارتباط و استعمل اختبار (t-test) لاختبار معنوية الارتباط، وقياس أثر المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة تم استعمال تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis لمعرفة اثر المتغير المستقل على اي من المتغيرات المعتمدة على ضوء المعادلة الآتية :

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + ei$$

إذ إن :

y = المتغير المعتمد

β_0 = قيمة ثابتة *Constant* أو *Intercept*

β_1 = ميل الانحدار *y* على المتغير المستقل

ei = تمثل الخطأ القياسي أو الخطأ العشوائي للنموذج المقدر

تم اختبار معنوية الاثر بدلالة اختبار (F-test)، كما تم قياس قيمة تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد بدلالة قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يقيس مقدار التغير الحاصل في تباين المتغير المعتمد بسبب تأثير المتغير المستقل.

ثالثاً: قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي في مؤشرات تداول السوق المالي

استناداً إلى بيانات المتغيرات المتعلقة بالعراق والمبينة في جدول (1) تم الوصول إلى النتائج الآتية:

1- البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة في العراق:

جدول (1)

البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة

الأشهر	الائتمان المصرفي (مليون دينار)	قيمة السوقية (مليون دينار)	حجم التداول (مليون دينار)	مؤشر العام (نقطة)
2012/1	72612878	4583636	41186.0	1216.60
2012/2	72742446	4651340	81738.0	1223.60
2012/3	71878533	4740503	65006.0	1223.30
2012/4	72271341	4426649	84983.0	1180.60
2012/5	71146490	4350158	86834.0	1155.30
2012/6	68818440	4219439	67946.0	1160.50
2012/7	68426762	3949622	89891.0	1142.20
2012/8	66121273	4122392	40711.0	1178.10
2012/9	64729147	4291035	48993.0	1174.90
2012/10	62433041	4478751	63981.0	1191.20
2012/11	49910978	4855564	117235.0	1250.60
2012/12	60176864	5597363	105321.0	1250.20
2013/1	83619037	5758608	99246.0	1226.50
2013/2	81552155	11558433	1702487.0	1232.70
2013/3	74231850	11521283	232054.0	1195.70
2013/4	72932052	11689787	68408.0	1204.80
2013/5	76191514	11718353	197438.0	1217.80
2013/6	74983731	12078425	156499.0	1170.50
2013/7	75731772	11349302	95910.5	1164.40
2013/8	75293749	11500926	88712.0	1185.70
2013/9	73571926	11382301	29535.0	1138.90
2013/10	73692957	11506519	83660.7	1153.60
2013/11	72898765	11444119	48041.0	1142.80
2013/12	72533165	11451367	38229.0	1131.50
2014/1	85031460	11534114	27513.0	1125.60
2014/2	86011733	11536228	94750.0	1093.70
2014/3	85859002	11687252	124597.0	1073.60
2014/4	85761702	11935549	71050.0	1105.80
2014/5	87705540	12138074	37027.0	1108.80
2014/6	89204866	9793973	146123.0	954.80

936.60	83052.0	9470318	88686660	2014/7
1001.40	111942.0	10390915	88379108	2014/8
1002.00	69622.0	10427466	87902674	2014/9
999.10	37642.0	9421598	30439588	2014/10
1079.30	42528.0	9205538	84575442	2014/11
920.00	55326.0	9520626	83637925	2014/12
998.30	15816.0	8781758	77285840	2015/1
874.32	38013.0	7678863	76839278	2015/2
900.90	61996.0	8708366	77431092	2015/3
870.03	40650.0	8317685	77245169	2015/4
967.37	56979.0	8539866	78735415	2015/5
1000.50	59695.0	9977757	83189581	2015/6
903.40	31136.0	9319936	84102796	2015/7
872.30	30513.0	9187522	83675142	2015/8
844.90	11584.0	9018088	82360624	2015/9
781.56	63867.0	8757658	83204470	2015/10
718.64	27280.0	8673130	85652417	2015/11
730.56	18650.0	8503943	86524067	2015/12
638.54	30924.0	7964158	77168569	2016/1
621.93	27936.0	7942827	76252468	2016/2
579.86	52836.0	7212079	73743384	2016/3
551.22	23455.0	7017852	74039736	2016/4
510.23	37787.0	6601051	74103812	2016/5
539.47	32167.0	6692338	72699098	2016/6
568.77	39197.0	6859508	72454459	2016/7
560.73	16137.0	6842243	72034114	2016/8
561.01	10210.0	7299342	71382070	2016/9
604.50	29214.0	7550350	70882546	2016/10
636.28	66551.0	7415719	70104866	2016/11
649.48	60373.0	7314526	70433862	2016/12

تم اعداد الجدول من لدن الباحث بالاعتماد على :

- البيانات الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي العراقي
- النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي

ملاحظة: تم تعديل المؤشر العام خلال المدة (2012/1-2014/12) من قياس 100 نقطة إلى قياس 1000 نقطة التي تم العمل بها في عام 2015، وذلك من أجل الوصول إلى النتائج الصحيحة.

2- الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول الآتي يبين أهم الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول (2) الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة في العراق

المتغيرات	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
(الائتمان المصرفي)	60	30439588	89204866	75720690.68	9792714.036
(القيمة السوقية)	60	3949622.0	12138074.0	8442754.733	2586713.0799
(حجم التداول)	60	10210.0	1702487.0	91969.720	215805.0319
(المؤشر العام)	60	510.23	1250.60	973.2916	236.01315

تم اعداد الجدول من لدن الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS :

Correlations										
		القيمة السوقية	الائتمان المصرفي							
Pearson Correlation	القيمة السوقية	1.000	.442							
	الائتمان المصرفي	.442	1.000							
Sig. (1-tailed)	القيمة السوقية	.	.000							
	الائتمان المصرفي	.000	.							
Model Summary ^b										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.442 ^a	.196	.182	2339936.3209	.196	14.101	1	58	.000	
a. Predictors: (Constant), الائتمان المصرفي										
b. Dependent Variable: القيمة السوقية										
ANOVA ^a										
Model	Sum of Squares			df	Mean Square	F	Sig.			
1	Regression	77206473717290.880			1	77206473717290.880	14.101	.000 ^b		
	Residual	317567515190189.060			58	5475301986037.742				
	Total	394773988907479.940			59					

a. Dependent Variable: القيمة السوقية					
b. Predictors: (Constant), الائتمان المصرفي					
Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-402540.781	2374826.159		-.170	.866
الائتمان المصرفي	.117	.031	.442	3.755	.000

3- علاقة أثر وارتباط متغير الائتمان المصرفي في القيمة السوقية

بناء على المخرجات الاحصائية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و القيمة السوقية تتحقق معادلة الارتباط

$$y_1 = -402540.781 + 0.117x$$

الخطي البسيط الاتية:

اما معالم العلاقة فهي كما يأتي:

$$r = 0.442$$

$$\text{Calculated } t = 3.755$$

$$R^2 = 0.196$$

$$\text{Calculated } F = 14.101, P \text{ value} = 0.000$$

نستخلص من المخرجات المذكورة أنفاً الحقائق الاتية:

1- ان قيمة معامل الارتباط (r) بين الائتمان المصرفي والقيمة السوقية بلغت (0.442) وهي تعد قيمة ارتباط موجبة متوسطة، وبدلالة قيمة β_1 فان التغير في الائتمان المصرفي يقابله تغير ملموس بنفس الاتجاه في القيمة السوقية مقداره (0.117).

2- ان القيمة الاحتمالية (Probability value) للعلاقة بين المتغيرين بلغت (0.000) وهي ادنى من الاحتمالية على مستوى (1%) وهذا ما عززته قيمة t المحسوبة التي اظهرت قيمة (3.755) اكبر من قيمة t الجدولية (2.660) وهذا يدل على معنوية علاقة الارتباط بين الائتمان المصرفي والقيمة السوقية.

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R Square) ما مقداره (0.196) وهذا يظهر ان الائتمان المصرفي يفسر لوحده (19.6%) من التباين الحاصل في متغير القيمة السوقية. وتشير قيمة F المحسوبة التي اظهرت قيمة (14.101) اكبر من قيمة F الجدولية (7.08) إلى معنوية هذا التأثير في مستوى (1%).

4- تشير النتائج إلى رفض الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية، والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على (وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في مؤشر القيمة السوقية).

4- علاقة أثر وارتباط متغير الائتمان المصرفي في حجم التداول

Correlations									
		حجم التداول		الائتمان المصرفي					
Pearson Correlation	حجم التداول	1.000	.079						
	الائتمان المصرفي	.079	1.000						
Sig. (1-tailed)	حجم التداول	.	.273						
	الائتمان المصرفي	.273	.						
Model Summary ^b									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.079 ^a	.006	-.011-	216970.7480	.006	.368	1	58	.547
a. Predictors: (Constant), الائتمان المصرفي									
b. Dependent Variable: حجم التداول									
ANOVA ^a									
Model	Sum of Squares		df	Mean Square	F	Sig.			
1	Regression	17311177553.121	1	17311177553.121	.368	.547 ^b			
	Residual	2730425717868.915	58	47076305480.499					
	Total	2747736895422.036	59						
a. Dependent Variable: حجم التداول									
b. Predictors: (Constant), الائتمان المصرفي									
Coefficients ^a									
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.			
		B	Std. Error	Beta					
1	(Constant)	-40479.314-	220205.910		-.184-	.855			
	الائتمان المصرفي	.002	.003	.079	.606	.547			
a. Dependent Variable: حجم التداول									

بناءً على المخرجات الإحصائية للعلاقة بين الائتمان المصرفي وحجم التداول تتحقق معادلة الارتباط الخطي البسيط الآتية

$$y_2 = -40479.314 + 0.002x$$

أما معالم العلاقة فهي كما يأتي:

$$r = 0.079$$

Calculated t= 0.606

 $R^2=0.006$

Calculated F=0.368 , P value= 0.547

نستخلص من المخرجات المذكورة أنفاً الحقائق الآتية:

1- أن قيمة معامل الارتباط (r) بين الائتمان المصرفي وحجم التداول بلغت (0.079) وهي تعد قيمة ارتباط موجبة ضعيفة أي أن أي تغير (ارتفاع أو انخفاض) في قيمة الائتمان المصرفي يقابله تغير ضئيل وبنفس الاتجاه في قيمة حجم التداول، وبدلالة قيمة β_1 فإن ارتفاع الائتمان المصرفي وحدة واحدة يقابله ارتفاع في حجم التداول مقداره (0.002).

2- أن القيمة الاحتمالية (Probability value) للعلاقة بين المتغيرين بلغت (0.547) وهي أعلى من الاحتمالية على مستوى (5%) وهذا ما عززته قيمة t المحسوبة التي أظهرت قيمة (0.606) أصغر من قيمة t الجدولية (2.660) وهذا يدل على عدم معنوية علاقة الارتباط بين الائتمان المصرفي وحجم التداول.

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R Square) ما مقداره (0.006) وهذا يعني أن الائتمان المصرفي يفسر لوحده (0.6%) فقط من التباين الحاصل في حجم التداول ما يعكس ضعف تأثير الائتمان المصرفي في حجم التداول. وتشير قيمة F المحسوبة التي أظهرت قيمة (0.368) أصغر من قيمة F الجدولية (4.00) إلى عدم معنوية هذا التأثير.

4- تشير النتائج إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية التي تنص على (عدم وجود علاقة أثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في مؤشر حجم التداول).

4- علاقة أثر وارتباط متغير الائتمان المصرفي في المؤشر العام

Correlations

	المؤشر العام	الائتمان المصرفي
Pearson Correlation	المؤشر العام	1.000
	الائتمان المصرفي	-.106-
Sig. (1-tailed)	المؤشر العام	.209
	الائتمان المصرفي	.209

Model Summary^b

Model	R	Square	Adjusted R	Std. Error	Change Statistics			
					Square	F	df2	Sig.
			Square	of the	Square	Change	df1	Sig.
			Square	Estimate	Change	Change		F Change
1	.106 ^a	.011	-.006-	36.68892	.011	.664	58	.419

Predictors: (Constant), الائتمان المصرفي

Dependent Variable: المؤشر العام

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	37174.969	1	37174.969	.664	.419 ^b
Residual	3249255.317	58	56021.643		
Total	3286430.286	59			

Dependent Variable: المؤشر العام

Predictors: (Constant), الائتمان المصرفي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1167.385	240.218		4.860	.000
الائتمان المصرفي	-2.563E-06	.000	-.106	-.815	.419

Dependent Variable: المؤشر العام

بناء على المخرجات الاحصائية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و المؤشر العام تتحقق معادلة الارتباط

$$y_3 = 1167.385 - 0.0000025x$$

الخطي البسيط التالي:

اما معالم العلاقة فهي كما يأتي:

$$r = -0.106$$

$$\text{Calculated } t = -0.815$$

$$R^2 = 0.011$$

$$\text{Calculated } F = 0.664, \text{ P value} = 0.419$$

نستخلص من المخرجات المذكورة أنفاً الحقائق الآتية:

1- ان قيمة معامل الارتباط (r) بين الائتمان المصرفي و المؤشر العام بلغت (-0.106) وهي تعد قيمة ارتباط سالبة ضعيفة اي ان اي تغير (ارتفاع او انخفاض) في قيمة الائتمان المصرفي يقابله تغير معاكس في قيمة المؤشر العام، وبدلالة قيمة β_1 فان ارتفاع الائتمان المصرفي وحدة واحدة يقابله انخفاض في المؤشر العام مقداره (0.0000025).

2- ان القيمة الاحتمالية (Probability value) للعلاقة بين المتغيرين بلغت (0.419) وهي اعلى من الاحتمالية على مستوى (5%) وهذا ما عززته قيمة t المحسوبة التي اظهرت قيمة (0.815) اصغر من قيمة t الجدولية (2.000) وهذا يدل على عدم معنوية علاقة الارتباط بين الائتمان المصرفي و المؤشر العام.

3- بلغت قيمة معامل التحديد (R Square) ما مقداره (0.011) وهذا يعني ان الائتمان المصرفي يفسر لوحده (1.1%) فقط من التباين الحاصل في المؤشر العام. وتشير قيمة F المحسوبة التي اظهرت قيمة (0.664) اصغر من قيمة F الجدولية (4.00) إلى عدم معنوية هذا التأثير.

4- تشير النتائج إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية التي تنص على (عدم وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة معنوية للائتمان المصرفي في المؤشر العام).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

عن طريق المراجعة النظرية والتحليل الفعلي للبيانات توصل الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخص اهمها في الاتي :

1- يسهم الائتمان المصرفي بالقيام باستثمارات جديدة بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية بما تعنيه من تأسيس المزيد من المشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وما يرتبط بذلك من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع، فضلاً عن اهميته في زيادة الارباح للمؤسسة ومن ثم فهو يسهم في تعظيم ثروة حاملي الاسهم.

2- اظهر التحليل الخاص بمؤشرات تداول السوق المالي ارتفاع هذه المؤشرات خلال شهري كانون الثاني وشباط لعام 2013 ، وجاء هذا الارتفاع نتيجة استبعاد الشركات المشطوبة وضعيفة التداول وادراج شركات جديدة تمثل قطاع الاتصالات في سوق العراق للاوراق المالية، لذا فان استبعاد الشركات ضعيفة التداول وازدواج شركات جديدة في الاسواق المالية له تأثيراً ايجابياً في أداء تلك الاسواق.

3- هناك ضعفاً واضحاً لتأثير مؤشر الائتمان المصرفي في مؤشرات السوق المالي، وذلك لانه اثر في مؤشر واحد فقط من مؤشرات تداول سوق العراق للاوراق المالية وهو مؤشر (القيمة السوقية)، وتأثيره الضعيف في اثنين من مؤشرات السوق المالي وهما (حجم التداول والمؤشر العام)، لذلك فان للائتمان المصرفي دوراً ضعيفاً في أداء السوق المالي، ومن ثم تأثيره الضعيف في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد.

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة تفعيل دور الائتمان المصرفي في معالجة الاختلالات الهيكلية وبعض المتغيرات الكلية والجزئية عبر تأطير الياته والتقنوات الممكنة له بصيغة تنعكس في واقع وتطور القطاعات الاقتصادية.

2- إعادة تأهيل المصارف التجارية الحكومية والاهلية وتوسيع وظائفها وخدماتها، لان الخدمات التي تقدمها محدودة، اذ تكتفي المصارف بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الاقراض وقبول الودائع.

3- تحفيز المصارف عبر البنك المركزي على اعتماد ما يعرف بالائتمان المصرفي الموجه، بغية تنمية القطاعات الاقتصادية بجدول زمني محدد.

4- ضرورة القيام بتقييم دوري لحركة تداول اسهم الشركات المدرجة في السوق المالي لشطب واستبعاد الشركات ضعيفة التداول من جانب، وادراج اسهم شركات جديدة من جانب اخر.

5- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع وعلى أسواق مالية أخرى، فضلاً عن دراسة اثر متغيرات اقتصادية ومالية اخرى في مؤشرات تداول السوق المالي، حتى يتسنى الخروج بنتائج عملية تساهم في رفع اداء الاسواق المالية.

المصادر:

اولاً:المصادر العربية

الكتب:

- 1- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، بغداد، 2012.
- 2- طالب،علاء فرحان، الموسوي، حيدر يونس و فائز، محمد، مدخل في ادارة المؤسسات المالية، الطبعة الاولى، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، 2016.
- 3- رمضان، زياد وجودة، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2008.

التقارير:

- 1- البيانات الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي العراقي.
- 2- النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

ثانياً: المصادر الاجنبية

Books:

- 1- Besley, Scott & Brigham, Eugene F., Principles of Finance, Second edition, Thomson Learning, Inc, United States of America, 2006.
- 2- Bodei, Zvi, Kane, Alex & Marcus, Alan J., investment, McGraw-Hill/Irwin, 10th Edition, 2014.
- 3- Brealey, Richard A., Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., Fundamentals of corporate finance, Third Edition, McGraw- Hill higher Education, 2001.
- 4- Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., Financial Management: Theory and Practice, 14th Edition , South-Western, Cengage Learning, USA,2014.
- 5- Edwards, Burt ,Credit Management Handbook, 5th Edition, Gower Publishing Limited, 2004.
- 6- Elton, Edwin J., Gruber, Martin J., Brown, Stephen J. & Goetzmann, William N., Modern portfolio theory and investment analysis, 9th Edition, USA, Wiley, 2014.

- 7- Ferrell, O.C., Hirt Geoffrey & Linda Ferrell, Business: A Changing World, 6th Edition, McGraw-Hill\ Irwin, 2008.
- 8- Gregoriou, Greg N. & Hoppe, Christian, The Hand Book of Credit Portfolio Management, McGraw-Hill, 2009.
- 9- Grinblatt, Mark, Titman, Sheridan, Financial Markets and Corporate Strategy, 2nd Edition, McGraw-Hill/Irwin, 2002.
- 10- Howells, Peter & Bain, Keith, Financial markets and institution, 5th Edition, USA, Prentice Hall, 2007.
- 11- Hull, Johan C., options, Futures and Other Derivatves, prentice hall, New York, 2014.
- 12- Joseph, Dayetalz & David, Kathor, The Economics Of Money And International Finance, 6th Edition, McGraw-Hill, 2010.
- 13- Madura, Jeff, Financial Markets and Institutions, 9th Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010.
- 14- Mishkin, Frederic S., Eakins, Stanley G., Financial Markets and Institutions, 7th Edition, USA, Prentice Hall, 2012.
- 15- Mishkin, Frederics S., The Economics of Money, Banking And Financial Markets, 9th Edition, Addition-Wesley, 2010.
- 16- Rose, Peter S.& Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw- Hill, International Edition, 2013.
- 17- Rose, Peter S. & Marquis, Melon H., Money and Capital Markets, 10th Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, 2008.
- 18- Sayer, Peter E., Credit Cards and The Law: An Introduction, London, Fourmat Publishing, 1988.

Thesis:

- 1- Ahiable, E. Yao, An Assesment Of Credit Management Practices At Agricultural Development Bank (ADB) Brancnes In The Eastern Region Of Ghona, A Thesis Submitted To The Institute Of Distance Learning, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology, 2012.
- 2- Gabgub, Aburawi I., Analysis Of Non-Performing Loans In The Libyan State-Owned Commercial Banks: Perception Analysis Of The Reasons And Potential Methods For Treatment, Thesis Submitted In Fulfillment Of The

Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The School Of Government And International Affairs, Durham University,2009.

- 3- Hussin, Nazimah, An Analysis Of Attitudes To Islamic And Conventional Credit Cards In Malaysia: Perspectives On Selection Criteria And Impact Analysis, Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirement For The Award Of Doctor Of Philosophy, Durham University, 2011.
- 4- Liu, Guojin, Finance Leasing In International Trade, Thesis Submitted To The University Of Birmingham For The Degree Of Doctor Of Philosophy, 2010.

Journals&Articles:

- 1- Aduda, Josiah, Masila, Jacinta M.& Onsongo, Erick N., The Determinants of Stock Market Development: The Case for the Nairobi Stock Exchange, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 2 No. 9, May 2012.
- 2- Gatev, E. & Strahan, P., Banks' Advantage In Hedging Liquidity Risk: Theory & Evidence From The Commercial Paper Market, Journal of Finance, 61(2),2006.
- 3- James, Lisa & Smith, peter, Overdraft Loans: Survey Finds Growing Problem For Consumers, CRL Issue Paper No. 13, April 24, 2006 .
- 4- Kashyap, A., Rajan, R. & Stein, J., Banks As Liquidity Providers: An Explanation For The Co-Existence Of Lending And Deposit-Taking, Journal Of Finance, 57,2002.
- 5- Kolapo, T.F., Ayeni, R.K & Oke, M.O., Credit Risk And Commercial Banks' Performance In Nigeria: A Panel Model Approach, Australian Journal Of Business And Management Research Vol.2 No.02, 2012.
- 6- Levine, Ross, Zervos, Sara, Stock Markets, Banks, and Economic Growth, American Economic Review, Vol. 88, No. 3. ,Jun., 1998.
- 7- Morris, Charles S. & Sellon Gorden H.Jr., Bank Lending and Monetary Policy: Evidence On A Credit Channel, Economic Review-Federal Reserve Bank Of Kansas City, Second Quarter, Vol. 80, No.2, 1995.
- 8- Pajuste, Anete, Corporate Governance and Stock Market Performance in Central and Eastern Europe: A Study of nine countries, 1994-2001, seminar in "Corporate Governance in Transition", Stockholm School of Economics, 15 April, 2002.

- 9- Williamson, S. D., Costly Monitoring, Financial Intermediation, And Equilibrium Credit Rationing, Journal Of Monetary Economics, 18, 1986.
- 10- Worthington, Steve, The Cashless Society, International Journal of Retail and Distribution Management, 23(7), 1995.
- 11- Yanelle, M.O. The Strategic Analysis Of Intermediation, European Economic Review, 33(2,3).February 15, 2012.

Conference:

- 1- Ademu, W. A., The Informal Sector And Employment Generation In Nigeria: The Role Of Credit, Employment Generation In Nigeria, Selected Papers For The Annual Conference Of The Nigerian Economic Society, In Calabar, August 22nd To 24th, 2006.

Entrnet:

- 1- Jalloh, Mohamed, The Role Of Financial Markets In Economic Growth, Waifem Regional Course On Operations And Regulation Of Capital Market, Accra, Ghana, July 27 – 31, 2009.
- <http://www.waifemcbp.org/v2/dloads/THE%20ROLE%20OF%20FINNCIAL%20MARKET.pdf>.